

تطبيق نظام الحسابات القومية 2008 في الدول العربية

اعداد

قطب عبد اللطيف سالم

مستشار الحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية

المحتويات

سوف نتناول هذا العرض في جزئين:

الجزء الاول : الموقف الحالي لتطبيقات الحسابات
القومية في الدول العربية

الجزء الثاني : التعديلات في نظام الحسابات القومية
2008 مقارنة بنظام 1993 والموقف التطبيقي لها في
الدول العربية والاثار المترتبة علي ذلك

الجزء الاول

- الموقف الحالي لتطبيقات الحسابات القومية في الدول العربية

الموقف الحالي لتطبيقات الحسابات القومية في الدول العربية

- 1 - ماهو المقصود بتطبيق النظام ؟
- 2 - الموقف التطبيقي للنظام في الدول العربية
- 3 - صعوبات تطبيق النظام ومشاكله في الدول العربية
- 4 - الاحتياجات الاحصائية اللازمة لتطبيق النظام
- 5 النتائج النهائية والتوصيات

1 - ماهو المقصود بتطبيق النظام؟

- أ - من حيث التعاريف والمفاهيم
- ب - من حيث تركيب الحسابات حسب تسلسلها او تتابعها في النظام
- ج - من حيث شمول المعاملات
- د - ومن حيث شمول المتعاملين

1 - ماهو المقصود بتطبيق النظام؟

- دول كثيرة تشير الي انها تطبق نظام الحسابات القومية 1993 اونظام 2008 ولكن الواقع العملي يشير الي ان هذا التطبيق هو تطبيق جزئي وكأن المقصود بتطبيق النظام هو عرض الحسابات وفق تسلسلها ولكن المقصود بالتطبيق الكامل هو الي جانب تركيب وعرض الحسابات وفق تسلسلها الالتزام بالتنفيذ الكامل للتعاريف والمفاهيم والتصانيف المتعلقة بالمعاملات والمتعاملين والاصول والالتزامات هذا الي جانب تحقيق الشمول لدائرة الانتاج ولذلك فاننا سوف نركز علي الموضوعات التالية

أ - من حيث المفاهيم والتعاريف والمنهجية المستخدمة

- - مفهوم الانتاج وتحديد دائرة الانتاج بغرض تحقيق الشمول
- - التمييز بين انواع الضرائب والايادات المسوقة وغير المسوقة
- - مفهوم التكوين الراسمالي الثابت الاجمالي والصافي
- - منهجية تقدير قيمة الاهلاك للاصول الثابتة وتوزيعاته حسب نوع الاصل الراسمالي

تابع

- - الالتزام بمفاهيم دخول الملكية والفصل بينها وبين الدخل التحويلية الاخرى
- - التحديد الدقيق لمفهوم الانتاج المسوق وغير المسوق والوحدات السوقية والوحدات غير السوقية
- - معالجة منهجية حساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة

ب - من حيث تركيب الحسابات حسب تسلسلها او تتابعها في النظام

- الالتزام بتسلسل الحسابات وتتابعها لكافة القطاعات الرئيسية والفرعية
- الالتزام بتفصيل المعاملات وفق ورودها في الحسابات
- ما تضمنه النظام من مصفوفات مكملة مثل مصفوفة العرض والاستخدام ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية وجداول المدخلات والمخرجات بالاضافة الي الحسابات التابعة,, الخ

ج - من حيث شمول المعاملات

- - شمول الانتاج لكافة البنود التي تدخل ضمن دائرة الانتاج سواء كان هذا الانتاج مشروعاً او غير مشروع
- - ان تكون جميع الانشطة مغطاة سواء يتم ممارستها داخل المنشآت او خارجها
- - شمول النمو الطبيعي للاشجار والحيوانات والانتاج غير تام الصنع او تحت التشغيل او لغرض الاستخدام الذاتي
- - وسواء كان انتاجاً مسوقاً او غير مسوق ,منظم او غير منظم

د - من حيث شمول المتعاملين

- - الالتزام بالتصنيف القطاعي للمتعاملين حسب التصنيف الرئيسي والفرعي
- - تغطية كافة المتعاملين (رسمي/ غير رسمي/ شرعي/ غير شرعي داخل المنشآت /خارج المنشآت)
- - الفصل بين القطاعات كما في حالة القطاع العام والقطاع الحكومي وقطاع الهيئات التي لا تهدف الي الربح والقطاع الخاص
- - تحديد المشروعات غير المنظمة وتضمينها الي قطاع الاسر المعيشية . - تحديد القطاعات الفرعية علي مستوي النشاط الاقتصادي (عام/ خاص/ خاضع للسيطرة الاجنبية)
- - تحديد دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2 - الموقف التطبيقي للنظام في الدول العربية

- تتباين الدول العربية في تطبيق الكثير من التوصيات والتعاريف والمفاهيم والحسابات
- حوالي 50 % من الدول العربية قد طبقت المرحلة الاولى من النظام الا وهي تركيب ونشر الحسابات الجارية بالاضافة الي حساب راس المال
- حوالي 25 % من الدول العربية تعتبر في مرحلة التطبيق التجريبي
- وان 25 % من الدول العربية لم تبدء بعد وما زالت تتبع نظام 1968
- اما باقي حسابات النظام (حسابات التراكم والميزانيات) فلم يتم تطبيقها بصورة متكاملة في أي من الدول العربية

أ - من حيث المفاهيم والتعاريف والمنهجية المستخدمة

- - نظريا تتفق الدول علي مفهوم الانتاج
- - معالجة الانفاق علي البحوث والتطوير
- - الانفاق العسكري نقطة ضعف كبيرة في تقديرات الانفاق الحكومي
- - في معالجة الخدمات المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة
- - معالجة قيود التأمين

ب - من حيث الشمول

- - الدول ركزت علي تطبيق الحسابات الجارية وحساب راس المال
- - (50 % من الدول العربية) قد بدأت بتركيب الحسابات الجارية وحساب راس المال
- - والقليل من الدول التي اهتمت بتركيب مصفوفات العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات (حوالي 14 % فقط) و تركيب أي من الحسابات التابعة

ج - من حيث المعاملات

- - تصنيف المعاملات علي مستوي الحد الاول والثاني والثالث
- - بعض الدول تعاني من مشاكل في تقدير الاجمالي والصافي
- - عدم وجود تقدير موثوق به لقيم الاهلاك الخاص بالاصول
- - الثابتة كما هو الشأن بالنسبة للحكومة والقطاع غير المنظم
- - تقدير بعض المعاملات بطريقة البواقى
- - تقدير قيمة التكوين الراسمالي الثابت الاجمالي دون الدخول في تصنيفاته

د - من حيث المتعاملين

- - الكثير من الدول لا يتم فصل الهيئات التي لاتهدف الي الربح
- - لاتفصل الدول بين القطاع الخاص المحلي والقطاع الخاص الخاضع للسيطرة الاجنبية
- - الخلط بين القطاع العام وقطاع الحكومة العامة
- - لاتركز هذه الدول علي التصنيفات القطاعية الفرعية
- - وتركز الدول علي اعداد جداول تعكس الانتاج والنتائج علي مستوي النشاط الاقتصادي وكذلك مكونات الانفاق علي الناتج المحلي الاجمالي
- - البعض يركز علي التقديرات بالاسعار الجارية فقط والقليل يعد تقديرات بكل من الاسعار الجارية والاسعار المثبتة

3 - صعوبات تطبيق النظام ومشاكله في الدول العربية

- ١ - صعوبات احصائية
- ب - صعوبات تعود الي مستخدمي البيانات
- ج - مشكلات متعلقة بالكوادر الفنية في دوائر الحسابات القومية
- د - مشاكل متعلقة بسرية البيانات
- هـ - صعوبات قانونية وادارية
- و - الاستعانة بالتقنيات الفنية الحديثة :
- ز - صعوبات متعلقة بالمفاهيم والتعاريف المستخدمة

4 - الاحتياجات الاحصائية اللازمة لتطبيق النظام حسب القطاعات

- قطاع الحكومة العامة
- قطاع المشروعات غير المالية
- قطاع المشروعات المالية
- قطاع الهيئات التي لا تهدف الي الربح وتخدم العائلات
- قطاع الاسر المعيشية (شاملا المشروعات غير المنظمة)
- - قطاع بقية العالم

5 - النتائج النهائية والتوصيات

- - تطوير النظم والبرامج الاحصائية
- - الاهتمام بمرحلة تجهيز وتبويب البيانات
- - تحديد توقيت زمني لنشر النتائج الخاصة بالاحصاءات الاقتصادية وكذلك نشرات الحسابات القومية
- - ضمان وتحقيق الاتساق فيما بين الاحصاءات الاقتصادية النوعية
- - التدريب والبرامج التدريبية
- - اسخدام البرامج الجاهزة لتركيب الحسابات والمصفوفات
- - توفير الدعم الفني والمادي للدول الاقل نموا
- - التنسيق بين الاجهزة الاحصائية والمصادر الاحصائية الاخرى

تابع

- - الاهتمام بالانشطة غير المغطاه احصائيا نظرا لدورها الكبير
- - دعم وتطوير الوعي الاحصائي
- - التنسيق بين منتجي ومستخدمي البيانات
- - تطوير احصاءات الاسعار والارقام القياسية
- - تطبيق دليل احصاءات مالية للحكومة 2001

تابع

- تطبيق دليل ميزان المدفوعات لتسهيل الربط بين ميزان المدفوعات والحسابات القومية
- توزيع خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة
- اعداد استراتيجية لتطبيق النظام تتفق مع اولويات الدولة واحتياجاتها

الجزء الثاني

- التعديلات في نظام الحسابات القومية 2008 مقارنة بنظام 1993 والاثار المترتبة علي تطبيقها.

الجزء الثاني

- التعديلات في نظام الحسابات القومية 2008 مقارنة بنظام 1993, والاثار المترتبة علي تطبيقها
- الموقف التطبيقي لها في الدول العربية

اولا

- التعديلات في نظام الحسابات القومية 2008 مقارنة بنظام 1993 والاثار المترتبة علي تطبيقها علي كل من :
 - الحسابات
 - المعاملات والمجاميع الاقتصادية الاخرى
 - التصنيفات

- 1- الحسابات التي شملتها التعديلات
- 2 - التعديلات في التعاريف والمفاهيم والتصانيف في نظام 2008 واثار تطبيقها

1 - الحسابات التي شملتها التعديلات

- ☐ حساب الانتاج
- ☐ حساب التوزيع الاولي للدخل
- ☐ حساب استخدام الدخل
- ☐ حساب راس المال
- ☐ الحساب المالي
- ☐ حسابات التغيرات الاخرى في الاصول
- ☐ حساب الميزانيات
- ☐ حساب بقية العالم
- ☐ التصنيف الوظيفي

2 - التعديلات في نظام 2008

- التغييرات في نظام الحسابات القومية 2008 يمكن تجميعها في ست أقسام رئيسية. وسوف نسلط الضوء على أهم الفروق بين نظامي الحسابات القومية 1993 و 2008 والآثار المترتبة علي تطبيقها

أولا- الوحدة الاحصائية وتصنيفات القطاعات التنظيمية

- الوحدة التي تقوم بنشاط فرعي واضحا ، أو إذا كانت موجودة في موقع جغرافي مختلف عن موقع المنشأة التي تخدمها فانه يجب تمييزها كمنشأة مستقلة.
- وعندئذ فانها تصنف تبعا لنشاطها الرئيسي وينظر إليها كوحدة منفصلة
- يؤثر ذلك علي الانتاج والنتائج علي مستوي النشاط ومن ثم باقي المجاميع في جميع الحسابات كما يؤثر علي القطاعات التنظيمية.

تابع

- وقيمة انتاج هذه الوحدة الفرعية يقدر علي اساس مجموع التكاليف، بما في ذلك تكاليف راس المال الذي تستخدمه الوحدة. كما يعتبر انتاج هذه الوحدة استهلاكاً وسيطاً في الوحدة التي تخدمها
- الفروع المصطنعة لا تعتبر وحدة تنظيمية
- فرع الوحدة غير المقيمة يعتبر وحدة تنظيمية
- الإقامة بالنسبة للمشاريع العابرة للدول
- الكيانات المعترف بها لأغراض خاصة
- الشركة القابضة التي تصنف ضمن قطاع الشركات المالية
- المركز الرئيسي يخصص وفق النشاط الرئيسي للغرض التابعة له
- القطاع الفرعي للمؤسسات غير الربحية
- التعريف الموسع للخدمات المالية
- تعديل التقسيم الفرعي لقطاع الشركات المالية

ثانياً. مجال المعاملات بما في ذلك دائرة الانتاج

- 1. البحوث والتطوير
- 2 - نظام الحسابات القومية 2008 يوصي بأن انتاج البحوث والتطوير ينبغي أن تقيم بسعر السوق إذا اشترى (من المصدر) أو مجموع تكاليف الإنتاج ، بالإضافة الى الهامش المناسب في حالة القيام بها على الحساب الخاص
- 3 - والبحاث والتطوير التي تقوم بها معاهد البحوث والمختبرات المتخصصة ، تقيم بقيمة المتحصلات من المبيعات ، والعقود ، والعمولات ، والرسوم ، وغير ذلك بالطريقة المعتادة
- ولذلك اثاره علي الانتاج والتكوين الراسمالي والنتائج.

تابع

- 4. طريقة حساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة
- - نظام الحسابات القومية 2008 يحسب انتاج خدمات الوساطة المالية وفق المعادلة التالية
- rr , السعر المرجعي و yL القروض و yD الودائع rd,rl سعر الاقراض وسعر الايداع وذلك باستخدام المعادلة التالية
- انتاج خدمات الوساطة المالية يجب ان تحسب وفقا للصيغة
- $(rL - rr) yL + (rr - rD) yD$,

تابع

- قد تكون هناك حاجة لاسعار مرجعية مختلفة لكل نوع من العملة للقروض او الودائع
- ولذاك اثاره علي الانتاج والنتاج والمجاميع الاقتصادية الاخرى في الحسابات القطاعية
- هناك ورقة مستقلة توضح بالتفصيل منهجية معالجة خدمات الوساطة المالية وتأثيراتها علي كافة الحسابات القطاعية بالامثلة الرقمية

تابع

- خدمات الوساطة المالية يجب ان توزع بين المستخدمين (الذين يمكن ان يكونوا المقرضين او المقترضين) وتعالج اما استهلاك وسيط بواسطة المشروعات او استهلاك نهائي او صادرات

9. انتاج البنك المركزي

- ان الخدمات التي ينتجها البنك المركزي تم تحديدها في ثلاث مجموعات هي (1) الوساطة المالية، (2) السياسة النقدية و (3) خدمات الاشراف على الشركات المالية.
- يوصي بتحديد وحدة مؤسسية مستقلة لكل من وحدات البنك المركزي التي تقوم بانتاج هذه المجموعات من الخدمات

تابع

- وفي الحالات التي يكون فيها سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي مرتفعا او منخفضا بحيث يعني ذلك إدراجا لاعانات او ضرائب ضمنية فأن نظام الحسابات القومية 2008 يوصي انه ينبغي أن تسجل هذه الضرائب او الاعانات صراحة

10. تسجيل انتاج خدمات التأمين على غير الحياة

- انتاج التأمين على غير الحياة ينبغي أن يحسب باستخدام التعويضات والأقساط المعدلة و بتطبيق هذه الطريقة فان صافي الأقساط المحصلة او لمطالبات المستحقة المعدلة ليست بالضرورة ان تكون، على قدم المساواة لكل فترة.
- هناك ورقة مستقلة توضح طريقة تسجيل قيود التأمين وتأثيراتها على الحسابات والقطاعات
- ثلاثة مناهج لتقدير انتاج خدمات التأمين على غير الحياة ، وهما (1)"نهج التوقع" و (2)"نهج المحاسبة" و (3)"نهج التكلفة".

11. إعادة التأمين يعالج مثل معالجة التأمين المباشر

- والخدمات التي تنتجها شركة إعادة التأمين تعامل كاستهلاك وسيط لشركة التأمين المباشر

12. تقييم الانتاج بغرض الاستخدام الذاتي النهائي بواسطة الاسر والشركات

- من المناسب أن تتضمن التكلفة عائدا إلى رأس المال كجزء من مجموع هذه التكاليف وذلك عندما يكون نهج التكاليف هو النهج المستخدم لتقدير الانتاج وذلك في غيبة اسعار سوق مقارنة بينما لا يدخل عائد راس المال عندما يكون الانتاج للاستخدام الذاتي قد تحقق بواسطة منتج غير سوقي

ثالثا. التوسع في تحديدات مفاهيم الأصول وتكوين رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت

- ❑ مفهوم الملكية الاقتصادية
- ❑ توسيع دائرة الأصول
- ❑ تعريف الأصول قد تم تنقيحه في نظام الحسابات القومية 2008
- ❑ تصنيف الأصول في نظام الحسابات القومية 2008
- ❑ التغيرات في تصنيف الأصول
- ❑ توسيع دائرة الأصول والتكوين الراسمالي للحكومة
- ❑ الموجودات من الفئة "برامج الحاسوب
- ❑ الأصول والصور : الاعتراف بها كمنتجات مميزة
- ❑ تقديم مفهوم خدمات رأس المال

تابع

- ❑ معاملة تكاليف نقل الملكية
- ❑ التنقيب عن المعادن والتقييم
- ❑ إدخال تحسينات على الأرض
- ❑ اسم الشهرة والأصول المسوقة
- ❑ الموارد المائية تعامل في بعض الحالات كأصول
- ❑ استهلاك رأس المال الثابت
- ❑ تعريف الموارد المزروعة البيولوجية
- ❑ منتجات الملكية الفكرية
- ❑ خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- ❑ مفهوم تاجير الأصول
- ❑ هيكل البنود التي تظهر في حساب التغيرات في حجم الأصول

تابع

- معالجة خدمات البحث والتطوير

1. مفهوم الملكية الاقتصادية

- التمييز بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية ويوصي بان الاصول يجب ان تسجل في الميزانية علي اساس المالك الاقتصادي بدلا من المالك القانوني.و بالنسبة للأصول غير المالية فان المستخدم وليس المالك القانوني يفترض انه هو المالك الاقتصادي

2. توسيع دائرة الأصول

- معالجة خدمات البحث والتطوير

3 - تعريف الأصول قد تم تنقيحه في نظام الحسابات القومية 2008

- يعرف كمخزن للقيمة يحقق منفعة أو سلسلة من العوائد للمالك الاقتصادي من خلال حيازته أو استخدامه لفترة من الزمن.
- بل هو وسيلة لنقل القيمة من فترة محاسبية الي اخري

4- تصنيف الأصول في نظام الحسابات القومية 2008

لم يعد يميز بين الملموس وغير الملموس
الأصول غير المنتجة قد تم تقسيمها الى ثلاث فئات ،
وهي : (1)الموارد الطبيعية ، (2) عقود الإيجار
والتراخيص ، (3) وشراء وبيع اسم الشهرة

5 - التغيرات في تصنيف الاصول

- 1 - تغييرات داخل فئة الأصول المنتجة
- 2 - التغييرات داخل فئة الأصول غير المنتجة

1 - تغييرات داخل فئة الأصول المنتجة ، وهي

- أ. داخل فئة المباني والمنشآت ، اضيفت فئة تحسينات الأراضي.
- وتكاليف نقل الملكية على جميع انواع الأرض تدرج مع التحسينات.
- اب. اجهزة المعلومات والحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية تم إدراجها في فئة جديدة تحت الآلات والمعدات ،
- ج. نظم التسليح اعترف بها كاصول منتجة وصنفت على حدة ،
- د. مصطلح "الأصول الثابتة غير الملموسة" اعيد تسميته " منتجات الملكية الفكرية.
- هـ. انتاج البحث والتطوير ادخلت ضمن منتجات الملكية الفكرية
- و. البند "التنقيب عن المعادن" أعيدت تسمية "التنقيب عن المعادن والتقييم"
- ز. برامج الحاسوب عدلت لتشمل قواعد البيانات والبرمجيات. وقواعد البيانات اعتبرت من العناصر الفرعية ،
- ح - مصطلح "منتجات الملكية الفكرية الاخرى" قد حل محل " الأصول الثابتة غير الملموسة الاخرى

2 - التغييرات داخل فئة الأصول غير المنتجة

- - "الاصول الملموسة غير المنتجة" في نظام الحسابات القومية لعام 1993 اعيد تسميته "الموارد الطبيعية" ،
- - فئة الموارد الطبيعية الأخرى مثل الإذاعة والأطيان قد اضيفت
- - " والاصول غير الملموسة غير المنتجة " تم تقسيمها إلى فئتين فرعيتين ، وهي : "(1)العقود وعقود الإيجار و الرخص "و"(2) واسم الشهرة و الأصول المسوقة " والعقود وعقود الإيجار والتراخيص قد انقسمت الى أربعة فئات فرعية هي ؛ (1) التأجير التشغيلي السوقي ،(2)أذونات لاستخدام الموارد الطبيعية (3)الاذن بالاضطلاع بأنشطة محددة ،(4) والحق المستقبلي في السلع والخدمات على سبيل الحصر.

7. توسيع دائرة الاصول والتكوين الراسمالي للحكومة

نظم الأسلحة العسكرية ينبغي أن تصنف على أنها اصول ثابتة و البنود الوحيدة الاستعمال ، مثل الذخائر والقذائف والصواريخ ، والقنابل ، وما إلى ذلك من الأسلحة أو منظومات الأسلحة تعامل كمخزونات عسكرية

بعض البنود وحيدة الاستعمال مثل أنواع معينة من الصواريخ الباليستية ذات القدرة التدميرية العالية وبالتالي فهي تلبى المعايير العامة للتصنيف ضمن الأصول الثابتة.

8. الموجودات من الفئة "برامج الحاسوب

- تم تعديلها لتشمل قواعد البيانات "برامج الحاسوب وقواعد البيانات" مع الفصل بين "برامج الكمبيوتر" و "قواعد البيانات"

9. الأصول والصور والاعتراف بها كمنتجات مميزة

- معاملة الأصول والنسخ من منتجات الملكية الفكرية كمنتجات مميزة. ويوصي بأنه إذا بيعت نسخة من المتوقع أن تستخدم في الانتاج لمدة اكثر من عام فإنه ينبغي أن تعامل على أنها ضمن الأصول الثابتة عند المشتري.

10. تقديم مفهوم خدمات رأس المال

- اضيف فصلا جديدا في النظام عن خدمات راس المال

11. معاملة تكاليف نقل الملكية

- وتكاليف نقل الملكية على حيازة الأصول ينبغي شطبها خلال الفترة التي من المتوقع ان تبقي في حوزة المشتري وليس على كامل حياة الأصول .
- تكاليف نقل الملكية على التخلص من الأصول ينبغي شطبها خلال فترة حيازة الاصل وتسجل عندما تتحقق
- تكاليف التركيب او تكاليف التفكيك ينبغي ان تستهلك على مدي كامل حياة الأصول

12. التنقيب عن المعادن والتقييم

- التمييز بين تكاليف عملية التنقيب عن الموارد المعدنية (تعامل كاصول منتجة) والموارد المعدنية في حد ذاتها (تعامل اصول غير منتجة)
- و مصطلح "التنقيب عن المعادن" قد تغييره الي "استكشاف المعادن وتقييمها"

13. إدخال تحسينات على الأرض

- معالجة تحسينات الاراضي علي اساس انها تكوين راسمالي ثابت
- علاج تحسينات الاراضي كفئة متميزة من الأصول الثابتة غير المنتجة (الاراضي)

14. اسم الشهرة والاصول المسوقة

- اتباع نهج ثابت (متسق) لحساب قيمة اسم الشهرة المشتراه والأصول المسوقة 'باعتبارها تمثل الفرق بين القيمة المدفوعة للمشروع وقيمة مجموع اصوله مطروحا منها قيمة الخصوم

15. الموارد المائية تعامل في بعض الحالات كاصول

- التعريف تم توسيعه ليشمل الأنهار والبحيرات والخزانات الاصطناعية والتجميعات السطحية الأخرى ، بالإضافة إلى المياه الجوفية وغيرها من موارد المياه الجوفية. و تتألف الموارد المائية من المياه السطحية و موارد المياه الجوفية المستخدمة بالاستخراج لدرجة أن الندرة تؤدي إلى إنفاذ الملكية و / أو حقوق الاستخدام ، والقيمة الاقتصادية في السوق

16. استهلاك رأس المال الثابت

- ينبغي أن تقاس على اساس متوسط الأسعار للفترة بالنسبة لرقم قياسي ثابت للاصل المعني.

17. تعريف الموارد المزروعة البيولوجية

- تعريف الموارد المزروعة البيولوجية تم توضيحه بما يجعل أن النمو الطبيعي والتجديدات يعامل كإنتاج فقط في الحالات التي تكون فيها هذه تحت السيطرة المباشرة ، والمسؤولية وإدارة الوحدات المؤسسية

18 - منتجات الملكية الفكرية

- "الأصول غير الملموسة المنتجة" ، أصبحت تسمى الآن "منتجات الملكية الفكرية" . هذه الأصول قد تم تقسيمها إلى (1) البحث والتطوير (2) الاكتشافات المعدنية والتقييم و(3) برامج الحاسوب وقواعد البيانات (التي قسمت بدورها فرعيا إلى (أ)برامج الكمبيوتر و(ب) قواعد بيانات) و(4) الترفيه والمواد الأدبية والفنية الأصلية؛ و(5) منتجات الملكية الفكرية الأخرى

19 - ملكية الأصول الثابتة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- توجيهات إرشادية عن الخصائص التي يتعين بحثها لتحديد ما إذا كانت الانماط الخاصة أو العامة هي الشريك الاقتصادي (في مقابل القانوني) صاحب الأصول محل السؤال

20. مفهوم تاجير الأصول

- تغطية الحالة التي تكون فيها الموارد الطبيعية لا تزال تظهر في الميزانية العمومية للمالك القانوني حتى وإن كان المستأجر هو وحدة استخدام الموارد في الإنتاج

21- هيكل البنود التي تظهر في حساب التغيرات في حجم الأصول

- نظام الحسابات القومية 2008. (في حساب التغيرات الأخرى في حجم الموجودات) يظهر التغيرات في الأصول / الخصوم في سبع فئات

رابعاً : علاج وتعريف الادوات المالية والاصول

- ☐ إعادة شراء الأوراق المالية
- ☐ خيارات الأسهم المقدمة للعاملين
- ☐ معاملة القروض العاطلة (المتعثرة)
- ☐ ضمانات القروض
- ☐ سندات الدين المرتبطة بالأرقام القياسية
- ☐ صكوك الدين المرتبطة بعملة اجنبية

تابع

- تحديد قيمة الحصص غير المدرجة في البورصة
- الذهب غير المخصص كاصول وخصوم مالية
- تعريف الذهب النقدي والسبائك الذهبية
- الالتزامات في حقوق السحب الخاصة
- التمييز بين الودائع والقروض
- الرسوم المستحقة على قروض الأوراق المالية وقروض الذهب
- تصنيف الأصول المالية
- التمييز بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي علي اساس الملكية الاقتصادية
- تسجيل استحقاقات المعاش التقاعدي

1 - إعادة شراء الأوراق المالية

- هو ترتيب ينطوي علي بيع الأوراق المالية أو غيرها من الأصول بسعر معين مع الالتزام بشراء نفس أو شبيه الأصول بسعر ثابت محدد في موعد لاحق محدد

2 - خيارات الأسهم المقدمة للعاملين

- المعاملات في خيارات اسهم العاملين ينبغي أن تسجل في الحساب المالي وممثلة بقيمة الأسهم. ومن الناحية المثالية ، قيمة هذا الخيار يجب أن يوزع على الفترة بين تاريخ المنح ، والمنح ذاته وإذا لم يكن هذا من الممكن فإنه من الممكن ان تسجل في تاريخ المنح.

3 - معاملة القروض العاطلة (المتعثرة)

- ينبغي أن تستمر في أن تكون مسجلة بالقيم الاسمية في الحسابات الرئيسية ، والفائدة ينبغي أن تظهر مستحقة حتى سداد القرض أو الشطب المتبادل باتفاق علي قرض لاحق على أن يحل محل القروض الأصلية البنود التذكارية

4 - ضمانات القروض

- والنظام يعترف بثلاثة فئات من ضمانات القروض .
- النوع الاول هي التي تتوفر بواسطة المشتقات المالية ، مثل الائتمانات الافتراضية هذه المشتقات المالية يتم تداولها في السوق المالية
- النوع الثاني تتكون من انواع الضمانات التي تصدر إلى عدد كبير و عادة بكميات صغيرة إلى حد ما مثل ضمانات ائتمانات التصدير والقروض الطلابية . والضمانات في مثل هذه الحالات يكون من الصعب احتمال وجود أي من القروض المتعثرة بها
- النوع الثالث يوصف بأنه ضمان لمرة واحدة حيث تتكون من القروض علي الاوراق المالية ومن ذلك على وجه الخصوص أنه من غير الممكن في هذا النوع تحديد درجة الخطر المرتبطة بالقروض بأي درجة من الدقة

5.سندات الدين المرتبطة بالارقام القياسية

- (أ) عندما تكون القسائم مرتبطة برقم قياسي : فان كامل المبالغ المدفوعة كقسائم تستحق كفوائد؛ وعندما تكون قيمة الاصل مرتبط برقم قياسي فان الفرق بين سعر الاطفاء ، وسعر الاصدار يعامل كفوائد مستحقة على مدى حياة الصك ،
- (ب) الفائدة المستحقة قد تحدد بتثبيت سعر الاستحقاق في وقت الاصدار ، ومعالجة أي انحرافات في المؤشر كارباح / خسائر حيازة التي لن تلغي عادة علي مدى حياة الاصل

6 - صكوك الدين المرتبطة بعملة اجنبية

- أدوات الدين المرتبط كلا من القسيمة والدفعات الرئيسية بعملة اجنبية ينبغي ان تصنف وتعامل كما لو كانوا مقومين بالعملات الاجنبية

7 - تحديد قيمة الحصص غير المدرجة في البورصة

- بعض الخيارات البديلة للتقييم الموصاة هي : سعر الصفقة الاخير ، صافي قيمة الأصول الصافية ، والقيمة الحالية لمعدل العائد ، والقيمة الدفترية التي تعدها الشركات و الارصدة الخاصة بالقيمة الدفترية ، والقيمة المجمعة

8 - الذهب غير المخصص كاصول وخصوم مالية

- يعامل على أنه أصول وخصوم مالية وتصنف كودائع بالعملة الأجنبية إذا كانت هذه الودائع المقومة بالذهب في حيازة غير المقيمين

9 - تعريف الذهب النقدي والسبائك الذهبية

- والذهب النقدي يعرف علي انه الذهب المملوك للسلطات النقدية (أو غيرهم ممن تخضع لرقابة فعالة من السلطات النقدية) و تحوزه كاحتياطي للاصول ويتكون من السبائك الذهبية وحساب الذهب غير المخصص وفي حسابات غير المقيمين

10- الالتزامات في حقوق السحب الخاصة

- الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة يجب ان تظهر كبنود فرعية منفصلة.

11 - التمييز بين الودائع والقروض

- . بهدف تجنب الغموض بين القروض والودائع عندما يكون كلا من طرفي الصفقة من المصارف

12 - الرسوم المستحقة على قروض الأوراق المالية وقروض الذهب

- الأتعاب التي تدفع إلى مالكي الأوراق المالية المستخدمة لإقراض الأوراق المالية ، وإلى اصحاب الذهب المستخدم في قروض الذهب ينبغي أن تقيد كفوائد والفوائد قد تشمل رسوم خدمات الوساطة المالية كبد مستقل وذلك في حال كون الوحدة التي تقدم القروض تصنف على أنها مؤسسة مالية.

13 - تصنيف الأصول المالية

- نظام الحسابات القومية 2008 صنف الأصول والخصوم المالية في ثمان مجموعات رئيسية وتنقسم كل مجموعة الي تصنيفات فرعية

14 - التمييز بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي علي اساس الملكية الاقتصادية

- التمييز بين التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي وفقا لما إذا كان المستأجر يعتبر المالك الاقتصادي للاصول أو لا.

15- تسجيل استحقاقات المعاش التقاعدي

- مستحقات المعاش التقاعدي هي ارتباطات تعاقدية ، من المتوقع أو من المحتمل تنفيذها ، وبالتالي ، ينبغي الاعتراف بها كخصوم نحو الأسر
- و نظام الحسابات القومية 2008 يعترف أن هناك تكلفة لإدارة أي نظام للمعاشات التقاعدية بما في ذلك المشاريع غير الذاتية والمشاريع غير الممولة. - من حيث المبدأ - ينبغي أن تكون هناك قيمة للنتائج من صناديق المعاشات التقاعدية. .

خامسا - نطاق المعاملات الحكومية والقطاع العام

- 1- تعريف القطاع العام والخاص والحكومة
- 2 - اعادة هيكلة الوكالات
- 3 - معاملة الحكومة التي اصدرت تراخيص
- 4 - المدفوعات الاستثنائية بين الشركات العامة
- 5 - المدفوعات الاستثنائية من الحكومة الي الشركات العامة شبه المساهمة
- 6 - التسجيل المستحق للضرائب
- 7 -الاعفاءات الضريبية
- 8 -المشاركة بين القطاعين العام والخاص
- 9 - الضرائب المفروضة علي مكاسب الحيازة

1- تعريف القطاع العام والخاص والحكومة

- توضيح الأساس النظري لتصنيف الوحدات المؤسسية بين القطاعات المؤسسية كما أنه يوفر المساعدة في التمييز بين الوحدة الحكومية و الوحدات العامة الأخرى

2 - اعادة هيكلة الوكالات

- يمكن ان تشمل محتويين اثنين هما : (أ) فيما يتعلق باعادة تنظيم القطاع العام والادارة غير المباشرة للخصخصة ، و (ب) بشأن ضعف الأصول

3 - معاملة الحكومة التي اصدرت تراخيص

- اذا كان الترخيص الذي اصدرته الحكومة لا ينطوي على استخدام الموجود من الأصول المملوكة للحكومة فان مدفوعات ثمن الرخصة هي ضريبة و لو كانت من الناحية القانونية و من الناحية العملية هذه المدفوعات محولة لطرف ثالث فانها في هذه الحالة قد اكتسبت خصائص الأصول ويمكن أن تصنف كأصول في فئة العقود وعقود الإيجار والتراخيص.
- وعندما يكون الترخيص لاستخدام الاصول المملوكة للحكومة ، فان مدفوعات الترخيص تعالج إما حيازة للأصول في فئة العقود و عقود الإيجار أو التراخيص واما مدفوعات للريع

4 - المدفوعات الاستثنائية من الشركات العامة

- المدفوعات الاستثنائية من الشركات العامة ينبغي ان تسجل كمسحوبات من الحصص لانها عادة تتم من تراكم الاحتياطات أو بيع أصول.
- اما التوزيعات العادية من دخل الملكية للشركات فانه ينبغي تسجيلها توزيعات ارباح

5 - المدفوعات الاستثنائية من الحكومة الي الشركة العامة شبه المساهمة

- المدفوعات الاستثنائية من الحكومة الي الشركات العامة شبه المساهمة تحويلات رأسمالية
- . ومع ذلك ، المدفوعات الاستثنائية من الحكومة الي المؤسسات العامة والشركات شبه المساهمة ينبغي أن تسجل اضافات الي الحصص عندما يكون واضحا انها دفعت من منظور تجاري ينعكس في شكل توقعات محتملة في شكل دخول ملكية

6 - التسجيل المستحق للضرائب

- يؤكد على أساس مبدء الاستحقاق في تسجيل الضرائب. ومع ذلك ، يسمح ببعض المرونة في حالتين (1) في حالة تطبيق هذا المعيار من أجل ضمان أن الضرائب التي ليست قابلة للحصول لا تظهر على اساس الاستحقاق , (2)ألاخر يشير إلى غير ذلك من الضرائب الناجمة عن الأنشطة في " الاقتصاد الموازي " عندما يكون توقيت الحدث الخاضع للضريبة من غير المرجح أن يعرف . في هذه الحالة يكون الوقت الذي ينبغي التسجيل فيه هو وقت التقييم

7 -الإعفاءات الضريبية

- الإعفاءات تمثل تخفيفا للضرائب وخفضا للالتزامات الضريبية علي المستفيد. بعض الإعانات او المزايا الاجتماعية متاحة مقابل نظام الضرائب في شكل من الإعفاءات الضريبية ،

8 - المشاركة بين القطاعين العام والخاص

- حيث وحدة واحدة تحوز أو تبني اصلاً أو مجموعة من الأصول والموجودات تشغلها لفترة ثم تسلمها إلى وحدة ثانية. هذه الترتيبات عادة تتم ما بين المؤسسات الخاصة والحكومية ولكن من الممكن أيضاً أن تحدث بين الشركات العامة كأحد الأطراف أو الخاصة غير الهادفة للربح كطرف ثاني

9 - الضرائب المفروضة على مكاسب الحياة

- تعالج علي أنها ضرائب جارية على الدخل والثروة

سادسا : الموائمة بين نظام الحسابات القومية والتنقيح السادس لدليل ميزان لمدفوعات

- 1 - مركز الاهتمام الاقتصادي
- 2 - تغيير مكان الإقامة للأفراد
- 3 - السلع المرسلة للخارج للتجهيز

1 - مركز الاهتمام الاقتصادي

- يستخدم مفهوم "مركز الاهتمام الاقتصادي" كمعيار أساسي لتحديد ما إذا كان أو لا هذا الكيان الاقتصادي مقيم في الإقليم.

2 - تغيير مكان الإقامة للأفراد

- عندما يغير الفرد بلد إقامته ، لا يوجد تغيير لملكية الأصول غير المالية والأصول المالية والخصوم التي يملكها هذا الشخص. كل ما هو مطلوب هو إعادة تصنيف للبلد المناسب لإقامة صاحب هذه البنود.

3 -السلع المرسلة للخارج للتجهيز

- الواردات والصادرات ينبغي ان تسجل على اساس تغيير الملكية. وهذا يعني أن هناك تدفق من الخدمات بين الدولة المالكة للسلع والبلد الذي يقدم خدمات التجهيز فالسلع المرسلة للتجهيز ينبغي ألا تسجل واردات وصادرات وتسجل خدمة التجهيز كواردات خدمة بواسطة البلد المالك للبضائع وتصدير خدمة التجهيز بواسطة البلد الذي يوفر خدمة التجهيز
يوصى النظام بنفس المعاملة لتسجيل البضاعة الخاصة بمنشأة ما التي أرسلت للتجهيز الي منشأة اخري من نفس الشركة وداخل نفس الاقتصاد

3 - الموقف التطبيقي للتعديلات في نظام 2008 في الدول العربية

- هناك ارتباط واضح بين الموقف التطبيقي لنظام 1993 في كل دولة ومدي تطبيق التعديلات التي تضمنها نظام 2008
- لا توجد دولة واحدة من بين الدول العربية طبقت التعديلات المدرجة في النظام بكامل هيئتها
- تتركز التعديلات التي تم تطبيقها في بعض الدول العربية فيما يلي :

التعديلات التي تم تطبيقها في بعض الدول العربية

- تعريف وتصنيف الفروع الموجودة بالدولة التابعة لوحدات غير مقيمة
- معالجة المشاريع العابرة للدول
- معالجة الشركات القابضة
- معالجة المراكز الرئيسية
- معالجة البحث والتطوير
- خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة
- قياس خدمات التأمين علي غير الحياة
- توسيع دائرة الاصول لتشمل البحث والتطوير - قواعد البيانات وبرامج الحاسوب
- تطبيق بعض التعديلات في تصنيف الاصول غير المالية المرتبط منها بالتكوين الراسمالي والاصول والالتزامات المالية

تابع

- ❑ معالجة تحسينات الاراضي
- ❑ الموارد البيولوجية المزروعة
- ❑ التمييز بين القطاع العام والخاص والحكومة
- ❑ معالجة المدفوعات الاستثنائية من الحكومة الي الشركات العامة
- المساهمة وشبه المساهمة
- ❑ الموائمة بين مفاهيم الحسابات القومية والتنقيح السادس لدليل ميزان
- المدفوعات فيما يتعلق بمفهوم الاقامة ومركز الاهتمام ومعالجة
- البضائع المرسله للخارج للتجهيز او الاصلاح
- ❑ مفهوم وتصنيف الانفاق الفردي والجماعي

مع جزيل الشكر